الكلمة الافتتاحية للقاء المخصص لإمضاء اتفاقيات تمويل مشترك لاستبدال المصابيح الزئبقية بمصابيح اقتصادية في الإنارة العمومية لفائدة 31 بلدية

الجزائر28 جوان 2018

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين،

- **السيد المدير العام للوكالة الوطنية للتحكم و ترشيد إستهلاك الطاقة**
- **السيدات والسادة الإطارات المركزية لوزارتي الداخلية و الطاقة،**
- **السادة رؤساء المجالس الشعبية البلدية**
- **السادةالخبراء في مجال الطاقة**
- **أسرة الإعلام، حضرات الضيوف الكرام.**

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يطيب لي بادئ الأمر أن أرحب بكم وأعبر لكم عن سعادتي باجتماعنا اليوم في هذا اللقاء الهام المخصص لإمضاء اتفاقيات تمويل مشترك لاستبدال المصابيح الزئبقية بمصابيح اقتصادية في الإنارة العمومية لفائدة 31 بلدية.

يندرج هذا الحدث الهام في إطار الإستراتيجية التي وضعها قطاعنا الوزاري في مجال الطاقات المتجددة تجسيدا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية **بجعل الإنتقال الطاقوي في قلب اهتماماتنا ما من شأنه ضمان استمرارية الاستقلال الطاقوي لبلادنا وبعث ديناميكية تنموية وإقتصادية"**

هذا المسعى الاقتصادي التنموي البيئي رسخت معالمه بدستور 2016 المتوج للإصلاحات العميقة التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية، والذي أسس في مادته 19 لركائز التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على الثروات الطبيعية واستخدامها الرشيد بما يكفل حقوق الأجيال القادمة في استيفاء احتياجاتها والحق الدستوري للمواطن في بيئة نظيفة وصحية.

عملا بالدستور واستنادا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية تجند قطاعنا الوزاري من أجل رسم خارطة طريق متكاملة نتطلع من خلالها إلى جعل جماعاتنا المحلية وبالأخص بلدياتنا **طرفا أساسيا وفاعلا في تعميم الانتقال الطاقوي والانخراط فيه**، من خلال تطوير و تشجيع المشاريع المستعملة للطاقات المتجددة و ترسيخ قيم ترشيد الإستهلاك الطاقوي والحفاظ على البيئة في ظل تفضيل تنمية إقتصادية صديقة للمحيط.

تستند هذه الخريطة على وضع برنامج استثماري متعدد السنوات لفائدة الجماعات المحلية، الذي تعبر هذه الاتفاقيات عن بداية تنفيذه الميداني وستمتد فترة تجسيده كمرحلة أولى على ثلاث 03 سنوات. الأمر الذي سيسهم في تخفيض معدلات الاستهلاك الطاقوي، وحماية البيئة، كما سيشجع على نشوء شبكة جديدة من المؤسسات الاقتصادية التي تعنى بهذا المجال، و ما لذلك من أثر أكيد على تشجيع الصناعة والمؤسسات الوطنية وخلق مناصب شغل لفائدة شبابنا المقاول.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل :

يبحث قطاعنا الوزاري من خلال مختلف الاستراتيجيات التي يسلكها في هذا المجال وضع نموذج جديد لاستهلاك الطاقة مبتكر وفعال مبني على تفضيل استعمال الطاقات المتجددة على مستوى كل الهياكل الإقتصادية والرياضية والاجتماعية والثقافية المحلية من خلال الجعل من مدارسنا ومساجدنا إداراتنا وطرقاتنا مباني ذكية صديقة للبيئة.

يسعى كذلك قطاعنا من خلال هذه السياسات إلى مواصلة النتائج الكبرى التي وصلت إليها بلادنا في مجال الربط بالطاقة الكهربائية بنسب تقارب ال99 بالمئة من خلال المضي في ربط المناطق المعزولة والنائية المتبقية خصوصا بجنوبنا الكبير والهضاب العليا بكهرباء من مصادر نقية، هدف سترصد له كل الامكانات اللازمة خصوصا في المناطق التي تقدم ذكرها.

إن سعينا لرفع للرهان الطاقوي مستمد من حجم الفواتير الكهربائية التي تثقل توازنات ميزانيات بلدياتنا بتشكيلها لنسبة 5%من مصاريفها، نسبة تشغل فيها مصاريف الإنارة العمومية حيزا كبيرا.

إن هذا التشخيص الذي أضيف له ملاحظة منحى تصاعدي لهذه المصاريف من سنة إلى أخرى دعانا إلى الإسراع في تجسيد برنامجنا من خلال إرساء تنظيم قوي يكفل التحكم في برنامج الطاقات المتجددة بتعيين مديرة مشروع على مستوى دائرتنا الوزارية مكلفة بهذا المجال مع الحرص على ضمان امتداده المحلي من خلال تعيين إطار مكلف بالطاقات المتجددة على مستوى الجماعات المحلية مع الحرص على توفير كل الظروف المناسبة لمزاولة نشاطاته وتمكينه وفريق عمله من تكوين مؤهل في هذا المجال.

في نفس السياق تم تنظيم لقاء وطني من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية،في الثاني من هذا الشهر الجاري، بالمركز الدولي للمؤتمرات، تحت شعار:"الجماعات المحلية في قلب الانتقال الطاقوي: التحديات و الفرص"، ضم هذا اللقاء حوالي 700 مشارك من مختلف القطاعات (من ممثلي الوزارات، الهيئات والمنظمات، أرباب العمل،الخبراء، الجامعيين والفاعلين الاقتصاديين...). كما تم متابعته عبر تقنية التحاضر عن بعد على مستوى 48

ولاية بحضور السيدات والسادة الولاة، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، المنتخبين و الإطارات المحلية.

سمح هذا اللقاء بإرساء إطار تشاركي قوي وتوضيح الرؤى في هذا المجال من أجل بداية ثابتة للتنفيذ العملياتي لبرنامج الطاقات المتجددة.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن الإجراء العملياتي الأول الذي يتعين اتخاذه يتمثل في وضع برنامج عمل من أجل الاستبدال التدريجي لمصابيح الزئبق بمصابيح اقتصادية وذات نجاعة مثل مصابيح الصوديوم عالية التوتر أو LED، التي لها مردودية مرتفعة، مدة حياة طويلة، وبالتالي تسمح إلى حد كبير بتقليص استهلاك الطاقة على مستوى المباني العمومية و الإنارة العمومية .

هذا الإجراء الذي هو موضوع الاتفاقيات التي سنتشرف وتتشرفون بإمضائها لفائدة مجموعة أولى مكونة من 31 بلدية والتي ستستفيد في ظل تطبيق البرنامج الوطني الذي سطرته الحكومة للفعالية الطاقوية في جزئه الخاص بالجماعات المحلية للفترة الممتدة ما بين 2018- 2020، من تمويل مشترك يقدر بـ 50%لعمليات استبدال المصابيح في البلديات المندرجة في الشطر الأول الذي ستتبعه العديد من المبادرات و المشاريع تشمل عددا أكبر من بلديات الوطن.

في نفس السياق وتجسيدا للأهداف المسطرة، بادرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في إطار أشغال اللجنة الوزارية المشتركة التي يرأسها السيد الأمين العام والمكلفة بالتحضير للدخول المدرسي والجامعي والتكوين المهني

المقبل، بإطلاق مشاريع نموذجية مستعملة للطاقات النظيفة ،على مستوى 55 مدرسة ابتدائية سيتم استلامها خلال الموسم الدراسي المقبل 2019/2018 بتمويل من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

نعتمد كثيرا على هذه المشاريع في خلق حس توعوي بالطاقات المتجددة في أذهان أطفالنا المتمدرسين الذين سيكون له الدور الكبير في رسم جسور نقل هذه الثقافة وهذا الالتزام البيئي نحو عائلاتهم.

من جهة أخرى، وفي إطار اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالتحضير لموسم الإصطياف، هذا الإطار التشاوري سمح الشروع في عملية واسعة النطاق على مستوى أربعة عشر 14 ولاية ساحلية تهدف لإدماج الطاقات المتجددة في برامج تهيئة الشواطئ، الغابات الترفيهية والمخيمات الصيفية.مع رصد الاعتمادات المالية اللازمة التي بلغت بالنسبة لهذه المشاريع 600 مليون دينار .

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

لقد قطعت دائرتنا الوزارية أشواطا هامة في مجال العصرنة والتحديث سيتم استغلالها لضمان تطوير الرامج المعلوماتية الكفيلة بالمتابعة الآنية لتجسيد هذه البرامج والتزود بوسائل الاتصال التي تسمح بها التقنيات الحديثة لوضع نظام اتصال دائم مع شركائنا المحليين لتبادل الخبرات واللآراء وكذلك لتزويد شركائنا الإعلاميين بالمعلومة المحينة التي تتيح لهم مؤازرتنا في هذا المسعى الوطني الاقتصادي البيئي والتنموي.

السادة رؤساء المجالس الشعبية البلدية

إن الانتقال الطاقوي يعدمن بين أهم المحاور للتحول التسييري النوعي المرجو على المستوى المحلي، قد يبدو صعبا للبعض، لكنه ضروري و سنقوم به معا و بصورة تدريجية لغاية بلوغ كل أهدافه الطموحة التي سيكون ضمان نجاحها حرصكم الأكيد على توفير المتابعة الميدانية لهذه المشاريع التي طالما أكد عليها وأمر بها فخامة رئيس الجمهورية.

يكون تحقيق هذه الأهداف كذلك برسم استمرار محلي للجهد المركزي المبذول في هذا الصدد من خلال إرساء بعد محلي تشاركي بين القطاعات والمؤسسات، الأكاديميين والخبراء إعلاميين وكافة الفاعلين في المجتمع المدني وتزويدهم بالفرصة المناسبة لتبادل الخبرات من خلال تخصيص ندوات وأيام دراسية محلية حول الطاقات المتجددة.

إن حرصنا على تطوير هذا المجال وضمان دعم كافة الفاعلين سيتم بلورته بمعية شركائنا من القطاعات الوزارية الأخرى بمقترحات نصوص قانونية تدعم المتعاملين الإقتصاديين الملتزمين بهذا المجال وتحفز كل المستثمرين والمتعاملين فيه.

سنعمل كذلك على توسيع الاستلهام من الخبرات العلمية والمهنية في هذا المجال والانفتاح على تجارب دول رائدة في استعمال الطاقات المتجددة من خلال وضع نظام تعاون مناسب.

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

السادة رؤساء المجالس الشعبية البلدية

ختاما، أؤكّد لكم الاهتمام الخاص الذي توليه وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية للبرنامج الذي سيتم إنجازه في مجال الطاقات المتجددة و تدابير الفعالية الطاقوية وعلى حرصها الدائم على مواكبة ودعم جهودكم وجهود كل الفاعلين في هذا المجال حتى يتسنى للمواطن الوقوف على ثمار هذا التحول الطاقوي و الاقتصادي في محيطه المعيشي.

إهتمام سأقف عليه خلال زيارتي للولايات خيث سيدرج هذا المجال في برنامج مختلف الزيارات

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

أود أن أجدد الترحيب والشكر لكل ضيوفنا في هذا اللقاء الذي أعلن رسميا عن افتتاح أشغاله.

أتمنى لكم كلّ النجاح والتوفيق، و أشكر لكم حسن وكرم الإصغاء.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته